



السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

عناية الأستاذ/ شريف فهمي

تحية طيبة ... وبعز،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات بإدارة مراقبة حسابات النقل
البحري بالجهاز المركزي للمحاسبات على الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة
عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

العصر المترب التنفيذي
علي محمد علي

- تحرير في ٢٠٢٢/٢/١٤

تقرير مراقب الحسابات
للفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ
في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة مساهمي الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ:

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٢٢.٣٩٨ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل عن الستة اشهر المنتهية في ذات التاريخ بصافي خسارة بنحو ٨.٨٩٣ مليون جنيه ، وقائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، وادارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لانبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ :

- وجود العديد من مظاهر الضعف والقصور الشديد في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي علي أعمال الادارة المالية وقد تمثل أهم مظاهر ذلك في الآتي:-

- تكليف أحد المحاسبين بالشركة بكافة الأعمال المحاسبية من القيد في الدفاتر واليوميات وتسوية العهد المالية وإصدار الشيكات والحوالات البنكية وعمل مذكرات تسوية البنك واعداد موازين المراجعة رغم وجود تحقيق اداري معها بشأن وقوع مخالفات مالية وادارية تم مباشرتها بالقضية رقم

١٩١ السنة ٢٠٢١ نيابة ادارية - ميناء الاسكندرية وانتهت الي صدور قرار من مجلس الادارة بجلسته رقم

(١) لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧ بمجازاتها لما نسب اليها وتحميلها بقيمة الأضرار الواردة بالتحقيق.

▪ عدم إمساك دفتر يومية عامة ودفتر جرد وذلك بالمخالفة بقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث لم يتم استيفاء القيد إعتبارا من شهر ٤ / ٢٠٢١

▪ عدم امساك مجموعة دفترية مالية كاملة فضلا عن عدم انتظام القيد بالدفاتر الموجودة والاعتماد علي امساك دفاتر يومية وموازن مراجعة علي برنامج الاكسيل بالحاسب الألي كبديل غير محكم رقابيا وذلك بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط امساك الحسابات الالكترونية، كما لوحظ وجود تعديلات واخطاء مؤثرة بالموازن المعدة علي الاكسيل دون أن نقف علي صحتها من عدمه .

والأمر من شأنه أن يؤدي الي عدم الاطمئنان الي صحة ارصدة الحسابات وإمكانية التلاعب والاختلاس واهدار المال العام.

- ظهرت ارصدة البنوك في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١.٧١٠ مليون جنية وقد تبين من الفحص مايلي :

▪ بلغ رصيد بنك الاتحاد الوطني في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٦٨ الف جنية في حين اظهر كشف حساب البنك في ذات التاريخ رصيد للشركة بنحو ١.١٧١ مليون جنية حيث تبين عدم صحة الرصيد الدفترى للبنك وفقا لما يلي :

- عدم اتمام التسجيل بدفتر البنك حيث اظهرت المطابقة بين السجل ويومية البنك على الاكسيل شيت وجود مبالغ لم يتم قيدها نذكر منها على سبيل المثال قيد ثلاث تحويلات بنكية لمركز كبار ممولى ضريبة القيمة المضافة كل منها بمبلغ ٢٠٠ الف جنية بيومية البنك بالحاسب الالى "الاكسيل" خلال شهور يوليو ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٢ وعدم قيدها بالسجل الدفترى ، نفس الامر ينطبق على تحويل بنكي قيمة مرتبات بشهر اغسطس بمبلغ ١٠٠ الف جنية .

- وجود اخطاء متكررة في تسجيل المقبوضات والمدفوعات البنكية حيث تبين تسجيل قيم خاطئة للعديد من اذون صرف الشيكات وقيد حوالات بنكية اليكترونية دون توفر مستندات لها ولم نقف على تنفيذها من عدمه لعدم موافقتنا بكشوف كاملة لحسابات البنك عن الفترة ، فضلا عن عدم تسلسل ارقام الشيكات وسقوط ارقام دفاتر شيكات كامله .

- اظهرت مذكره تسوية البنك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ شيكات تحت الدفع بنحو ٩٠٤ الف جنية منها حوالات بنكية خلال شهر ديسمبر غير مقيده بسجل البنك كمدفوعات نذكر منها حوالة اليكترونية للتأمينات الاجتماعية بنحو ٤٦٢ الف جنية وحوالتين لبنك القاهرة- الابراهيمية (رواتب) بنحو ١٥٩ الف جنية ونحو ٩٧ ألف جنية مما يشكك في صحة مذكرة تسوية البنك.

■ بلغ رصيد بنك التجارى الدولى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٦٤ الف جنية حيث تبين فتح الحساب بشهر اكتوبر ٢٠٢٢ متضمن مقبوضات بمبلغ ٣.٧٣١ جنيها لم تقدم الشركة مايؤيد ايداع هذا المبلغ او طبيعته .

الامر فى ضوء ما سبق يؤكد عدم وجود نظام رقابة داخلية او نظم ضبط داخلي او مراجعة مالية او داخلية بالشركة بما يسمح بالاطمئنان الي عدم وجود اخطاء جوهرية او تحريفات بالقوائم المالية .
يتعين إتخاذ اللازم بشأن ماسبق وإعادة القيد بالدفاتر المالية المطلوبة وتصويب حسابات البنوك

وتصوير الموازين بالشكل الصحيح مع تلافي ذلك مستقبلا تحقيقا لنظم الرقابة الداخلية فى هذا الشأن.

- بلغ صافى القيمة الدفترية للاصول الثابتة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦٢ الف جنية فقط(منها وسائل نقل وانتقال بنحو ٥٨ الف جنية والبالغ قيمتها الدفترية نحو ٤١.٤٢٨ مليون جنية) الامر الذى يشيرالى استنفاد الاهلاك لكامل قيمة اصول الشركة وعدم احلالها باصول اخرى جديدة وهو ما ادى لانهييار المقومات الاساسية للشركة وفقدانها خلق فرص عمل للشركة ، كما تبين ما يلى :-

أ- بلغت القيمة الدفترية لوسائل النقل والانتقال الصالحة للعمل نحو ٢٢.٩١٤ مليون جنية بنسبة ٥٥.٣١% بينما بلغت قيمة العاطلة نحو ١٨.٥١٤ مليون جنية بنسبة ٤٤.٦٩%.

ب- بلغت قيمة وسائل النقل والانتقال المتوقفة بدون عمل نحو ١٥.٩٧٥ مليون جنية بنسبة ٣٨.٥٦% من اجمالى وسائل النقل والانتقال الصالحة والمتاحة للعمل حيث بلغت ساعات التشغيل الفعلى عن الفترة ١٨٧٦٧ ساعة تمثل نسبة ١٦.٧٥% من عدد ساعات التشغيل النمطية البالغة نحو ١١٢.٥٦ ساعة .

يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من وسائل النقل والانتقال المتاحة ، واصلاح الاعطال الموجود بها مع التصرف الاقتصادى فى المعدات الغير مجدى إقتصاديا إصلاحها ، ووضع خطة للإحلال والتجديد للمعدات المهلكة والمستغنى عنها .

- لم يتم تقييم المخزون بالتكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما اقل وفق ما تقضى به احكام الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ - المخزون الصادرة بقرار معالى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٣ لسنة ٢٠٢٠ حيث لوحظ تضمين المخزون قيمة اصناف قطع غيار راكدة منذ عده سنوات بنحو ٦.١٠٥ مليون جنية تمثل نسبة ٥٣% من قيمة المخزون فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نتيجة استغناء الشركة عن المعدات التى تخدمها تلك الاصناف .

نكرر توصياتنا بشأن سرعة التصرف الاقتصادى فى المخزون الراكدمع ضرورة تقييم المخزون وفقا للمعيار المحاسبى رقم (٢) المخزون .

- لم تتضمن قائمة الدخل لاية عوائد عن استثماراتها طويلة الأجل فى بعض الشركات خلال الفترة المنقضية من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والاعوام السابقة والبالغ جملتها نحو ٧٤٦ الف جنية .

يتعين إعادة النظر فى الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات وبحث ودراسة عمل اضمحلال لتلك الاستثمارات من عدمه .

- مازالت تتضمن الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ رصيد متوقف لتكلفة المعاش المبكر بنحو ٢١٩ ألف جنيه مقابل وجود رصيد متوقف تحت مسمى " مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع الشركة القابضة " بالحسابات الدائنة بنحو ٦١٩ ألف جنيه لم يتم تسويه كلاهما لعدم اجراء المطابقة رغم تكرار الاشارة الى هذا الامر بتقاريرنا السابقة .
يتعين اجراء المطابقة المذكورة واجراء التسويات اللازمة على ضوء ذلك .
 - تضمنت الحسابات المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ رصيد بنحو ٢.٢٤٣ مليون جنيه لدى مصلحة الضرائب العامة يمثل رصيد متراكم لما تم خصمه من مستحقات الشركة لدى العملاء ولم نواف بما يؤيد توريد العملاء لهذا المبالغ لحساب الشركة لدى مصلحة الضرائب (خصم و اضافة) او بشهادة مستخرجة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة رصيد الشركة لدى مصلحة الضرائب .
يتعين موافقتنا بما يؤيد هذا الرصيد .
 - لم تقم الشركة بتحميل حساب شركة اسكندرية لتداول الحاويات بنحو ١٢٤ الف جنيه قيمة ما تم انفاقه على مشمول امر التوريد رقم ٢٥١ الخاص بالكلاركات الجديدة التي تم الغاء عقد القرض المبرم بشأنها مع الشركة وارجاع ملكيتها للشركة المذكوره .
يتعين اجراء التسوية اللازمة .
 - ظهر حساب هيئة ميناء الاسكندرية بالحسابات الدائنة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ دائنا بنحو ٣١.٥٨٠ مليون جنيه وقد تلاحظ في هذا الشأن استمرار عدم اجراء الشركة لآى مطابقة مع الهيئة وذلك على رصيدها المستحق طرف الشركة كما تبين من الفحص ما يلي :
 - تضمين حساب الهيئة بفواتير تعديت بالخطأ تقدر بنحو ٥٨٤ الف جنيه قيمة الفواتير الواردة من الهيئة وتخص شهر يونيو ٢٠٢٢ في حين تبين عدم ادراج الشركة لفواتير التعديت التي تخص شهر ديسمبر ٢٠٢٢ .
 - كما تبين عدم تضمين رصيد المديونية قيمة الفوائد القانونية من تواريخ صدور الاحكام القانونية الصادرة في الدعاوي أرقام ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ و ١٧٩٩٥ لسنة ٦٨ ق و ٢٧٢٦٤ لسنة ٦٩ ق والتي الزمت الشركة بمبلغ قدرة ٥.٩٩٤ مليون جنيه قيمة جزء من المديونية بالاضافة الي الفوائد القانونية.
- يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع هيئة ميناء الاسكندرية وموافقتنا بها وبالمؤيدات الخاصة باستحقاقات الهيئة عن الايجارات وخلافه عن الاعوام السابقة وبحث الفروق المشار اليها واجراء التصويب اللازم .
- بلغ رصيد ايجارات مستحقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١.٥٤٦ مليون جنيه تمثل قيمة ايجارات مستحقة متراكمة منذ سنوات عن العديد من المساحات والأماكن المؤجرة من الغير بخلاف هيئة ميناء الاسكندرية دون أن نقف علي بيانها أو وجود عقود ايجارية لها أو أسباب عدم سداد تلك الالتزامات ايجارية خلال الفترات السابقة .

يتعين البحث والافادة وموافقتنا بما يؤيد طبيعة هذه المبالغ

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات النقل البحري
وهيئة قناة السويس


- لم يتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بقيمة المصاريف الإدارية على قرض الشركة القابضة للنقل
البحري والبرى البالغ نحو ١٩٦.٣٩٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

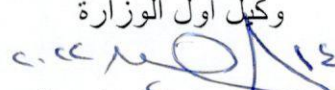
الاستنتاج المتحفظ :

في ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وفيما عدا تأثير
ماورد بالفقرات السابقة لم ينم الى علمنا مايجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر
بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن اداؤها المالي
وتدفقاتها النقدية عن الستة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية كاطار مكممل
للنظام المحاسبي الموحد .

تحريرا في: ٢٠٢٣/٢/١٤

مدير عام
نائب مدير الادارة
محرم العجمي
(محاسبة / منى محمود العجمي)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الادارة

(محاسب / اشرف عادل الغندور)

يعتمد،،،،
مدير الادارة
وكيل أول الوزارة

(محاسب / عصام الدين ابراهيم السيد)